

ECONOMIST
IMPACT

الاستفادة من الفرص:
تعميق الروابط التجارية والاستثمارية بين
دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول مجلس
التعاون الخليجي

فهرس المحتويات

2 نبذة حول هذا البحث

3 الملخص التنفيذي

4 المقدمة

6 الفصل الأول: القطاعات الحيوية لتحقيق النمو في أفريقيا

12 الفصل الثاني: أساس التعاون التجاري بين أفريقيا والدول الخليجية

16 الخلاصة: تعميق الروابط

نبذة حول هذا البحث

"الاستفادة من الفرص: تعميق الروابط التجارية والاستثمارية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول مجلس التعاون الخليجي" هو تقرير يصدر عن إكونوميست إمباكت برعاية غرفة تجارة وصناعة دبي. يستعرض التقرير بيئة الأعمال في أفريقيا جنوب الصحراء، والفرص المتاحة لتحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي¹ في حقبة ما بعد جائحة كورونا.

يستند التقرير إلى استبيان شمل 200 مسؤول تنفيذي في أفريقيا جنوب الصحراء،² وأجري بين مايو/ أيار ويوليو/ تموز 2021. انتقي المشاركون من مجموعة من القطاعات، حيث مثل ما يقرب من 15% من مجمل العينة كل قطاع من القطاعات التالية: الزراعة والأغذية، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك)، والنقل والخدمات اللوجستية، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية، والرعاية الصحية، والصناعة والطاقة، والخدمات الاحترافية والتسويق. ركز الاستبيان على أداء الشركات خلال الجائحة، واستجاباتها للتحديات، والنظرة المستقبلية لقطاع الأعمال في مرحلة ما بعد الجائحة، ومحفزات التعاون مع مختلف المناطق ضمن الشرق الأوسط (بما فيه دول الخليج) وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا.

في إطار هذا البحث، أجرينا في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2021 سلسلة من المقابلات المعمقة مع مسؤولين تنفيذيين من أفريقيا جنوب الصحراء ودول الخليج. نودّ أن نتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة الواردة أسماؤهم أدناه (وهي مرتبة أبجدياً) على وقتهم وآرائهم القيّمة:

- أوسازووا أوسايي (Osazuwa Osayi)، الرئيس التنفيذي لشركة "فارم فورت" (Farmforte).
- ديفيد هادلي (David Hadley)، الرئيس التنفيذي لشركة "ميديكلينيك" (Mediclinic).
- روبرتو فيغوتي (Roberto Vigotti)، الأمين العام لمؤسسة "ريز 4 أفريقيا" (RES4Africa).
- زيانة مودو (Zianah Muddu)، الأمينة العامة لمجلس الإدارة التنفيذي لشبكة أفريقيا للتكنولوجيا المالية (فينتك) (Africa FinTech Network).
- سهيل البنّا، المدير التنفيذي والمدير العام لشركة موانئ دبي العالمية (DP World) لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
- فيليس واكيغا (Phyllis Wakiaga)، الرئيسة التنفيذية لجمعية المصنّعين الكينية (Kenya Association of Manufacturers).

1 تشمل قائمة الدول الخليجية كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت.
2 هذا التقرير هو الأول في سلسلة مؤلفة من ثلاثة تقارير. وسوف يركز التقريران الأخران على منطقة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وأميركا اللاتينية. وقد أجري استبيان متطابق في كل من أفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جنوب شرق آسيا (آسيان)، وأميركا اللاتينية شمل 200 مشارك في كل منطقة.

الملخص التنفيذي

(90%)، والرعاية الصحية (89%)، والزراعة والأغذية (87%)، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (74%) إلى تحقيق توسع في حجم الإيرادات في 2022.

• سيكون الاقتصاد الرقمي مكوناً أساسياً للنمو في أفريقيا. في 2022، يتوقع 35% من المشاركين في استبياننا أن تأتي غالبية إيراداتهم إلكترونياً، مقارنة مع 22% في 2019. وكل القطاعات المهينة لتحقيق توسع في 2022 لديها روابط قوية لتنفيذ أعمالها باستخدام القنوات الرقمية – من التكنولوجيا المالية (فينتك) إلى الطبابة عن بعد، ومن المنصات الرقمية للمزارعين إلى التجارة الإلكترونية المستعملة في قطاع تجارة التجزئة الأوسع نطاقاً. هناك بعض العبر والدروس التي يمكن لأفريقيا تعلمها من مناطق مثل دول الخليج، التي قادت على المستوى المحلي برامج قوية للتحويل الرقمي.

• بمقدور منطقة الخليج دعم أفريقيا في سد العجز وتوفير النواقص في البنية التحتية الأساسية. تُحرز الشركات التي تعمل انطلاقاً من الخليج مثل "موانئ دبي العالمية" و"أكورا باور" تقدماً في مجالي النقل والبنية التحتية للطاقة في أفريقيا. كما تعمل شركة "اتصالات" الإماراتية في القارة وهي تنشط في توسيع بنيتها التحتية للاتصالات هناك، وهذا عنصر حيوي لتمكين التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية (فينتك)، والتعليم، وقطاعات أخرى غيرها من النجاح.

• بوسع الشركات الأفريقية مساعدة المبادرات الاستراتيجية الخليجية أيضاً. فشركات الرعاية الصحية مثل "ميديكلينيك" تعمل في دولة الإمارات منذ عام 2007، وهي تساعد على توسيع الخدمات في هذا القطاع الحيوي. ويمكن للجهود الرامية إلى نقل المنتجات الزراعية بكفاءة من أفريقيا إلى دول الخليج أن تساعد الأخيرة في ضمان أمنها الغذائي.

تتباين معنويات المستثمرين تجاه الآفاق الاقتصادية الواعدة لأفريقيا، وهي تتراوح ما بين مد وجذر. فالنمو الاقتصادي في أفريقيا كان ضعيفاً خلال العقد الماضي، بينما تظل القارة تواجه تحديات جوهرية فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية للنقل ومد الشبكات الكهربائية. ومنذ بداية جائحة كوفيد – 19، تراجعت بعض هذه الأولويات التنموية على جدول الأعمال.

يجب على حكومات القارة الاعتراف أن معالجة هذه التحديات ستكون عنصراً حيوياً لإطلاق العنان للقدرات الكامنة لأفريقيا. ولكن إذا ما أرادت الحكومات الأفريقية تحقيق هذه الأهداف بموارد محدودة، فإنها بحاجة إلى توطيد العلاقات مع المناطق الأخرى، ليس فقط بوصفها تضم مستثمرين محتملين في الشركات والبنية التحتية الأفريقية، وإنما لأنها قد تشكل أسواقاً لمنتجاتها وخدماتها أيضاً.

يستعرض هذا التقرير، الذي يأتي بعد سلسلة تقارير أعدتها إكونوميست إمباكت على مدار السنوات السبع الماضية، الاحتمالات الممكنة لتعزيز الروابط بين أفريقيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحديدًا في سياق القطاعات المهينة حالياً للنمو، إضافة إلى القطاعات التي تحتاج إلى دعم خارجي كبير.

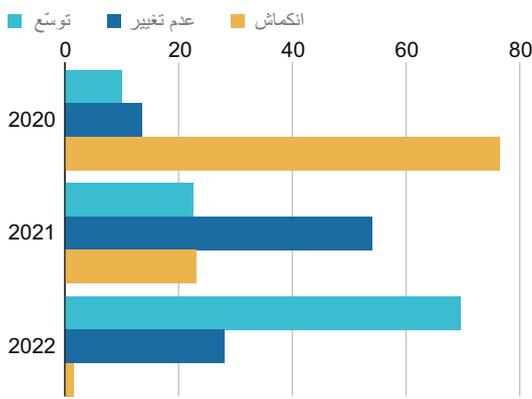
تشمل النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير ما يلي:

• يجب على أفريقيا توفير الأساسيات – بما في ذلك التشريعات والأنظمة والبنية التحتية – لتعزيز النمو في القطاعات الرئيسية. حلت "التشريعات والبيروقراطية المرهقة" في المرتبة الأولى في قائمة العوائق التي تحد من نمو الأعمال في استبياننا، حيث ذكرها 59% من المشاركين فيه. إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري جداً معالجة حالات العجز الموجودة في القارة في مجالات النقل، والكهرباء، والبنية التحتية الرقمية، وذلك من أجل تحقيق النمو في قطاعات أساسية. تشير توقعات المسؤولين التنفيذيين في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك)

المقدمة

الشكل رقم 1: المسؤولون التنفيذيون واثقون من تحلي أفريقيا بالمرونة

أداء الشركات وتوقعات النمو المعلن عنهما (% من المشاركين في الاستبيان)



المصدر: إكونوميست إمباكت

يقول المشاركون في الاستبيان إن الإدارة الفاعلة لوضع جائحة كوفيد - 19 في الأسواق الأساسية (ضمن أفريقيا وخارجها) ستكون المحفز الرئيس لنمو النشاط التجاري. فمذ أن بدأت الجائحة في 2020، كانت حالات التعطل في سلاسل التوريد الناجمة عن عمليات الإغلاق العام والتراجع في الطلب على المنتجات والخدمات من بين أكبر تحديين واجها الشركات، كما قال 48% من المشاركين بالنسبة للحالة الأولى و43% من المشاركين بالنسبة للحالة الثانية.

نتيجة لذلك، فإن قوة التعافي الاقتصادي ستعتمد اعتماداً كبيراً على توزيع اللقاحات بسرعة، غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل الكبير في هذا المجال. فمعدلات التطعيم في أفريقيا تظل منخفضة، حيث لم تتجاوز نسبة المطعمين من البالغين 1% حتى يونيو/حزيران 2021، وهو أدنى معدل لتوزيع اللقاحات في العالم. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء ستحتاج إلى ما لا يقل عن 12.5 مليار دولار أميركي لتطعيم 70% من سكانها بحلول 2022. وهذا سوف

وسط بيئة اقتصادية محفوفة بالتحديات أصلاً في أفريقيا جنوب الصحراء، جاءت جائحة كوفيد - 19 لتفاقم الأوضاع. فبحسب تقديرات إكونوميست إنتليجنس، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 3% في 2020، ومن المتوقع أن تستغرق عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى 2022. وكما هو الحال في بقية أنحاء العالم، فقد حصل انهيار في النشاط التجاري في 2020 مقارنة بالسنة السابقة. وبالمجمل، فإن صادرات أفريقيا تراجعت من 477 مليار دولار أميركي في 2019 إلى 371 مليار دولار أميركي في 2020.³

بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2021، كانت القارة تصارع الموجة الثالثة من إصابات كوفيد - 19، ولعلها كانت الموجة الأكثر حدة بينها. فقد سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 140 ألف حالة جديدة أسبوعياً في وقت الذروة في يوليو/تموز مقارنة مع 90 ألف حالة جديدة في الموجة الأولى في يوليو/تموز 2020، و130 ألف حالة جديدة في الموجة الثانية في يناير/كانون الثاني 2021. وكان تقدير الحجم الحقيقي للجائحة واحداً من أكبر التحديات التي تواجه صنّاع السياسات بسبب ضعف توفر البيانات الخاصة بالإصابات والوفيات المرتبطة بها. وكانت القدرة على إجراء الاختبارات في المنطقة محدودة، في حين أن جميع الدول باستثناء خمس منها تفتقر إلى نظام إلزامي لتسجيل الوفيات.^{5،6}

مع ذلك، وعلى الرغم من الصورة الاقتصادية القاتمة، إلا أن المسؤولين التنفيذيين في القارة يظلون واثقين من تمتع أفريقيا بالمرونة. ففي استبيان شمل 200 مسؤول تنفيذي يمثلون شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، وأجرته إكونوميست إمباكت بين مايو/أيار ويوليو/تموز 2021، ورغم أن 10% فقط من المشاركين تحدثوا عن زيادة في الإيرادات السنوية في 2020، إلا أن 23% منهم توقعوا نمواً في الإيرادات في 2021، في حين توقع 70% منهم تحقيق نمو في 2022.

3 خارطة التجارة من مركز التجارة الدولية.

4 <https://reliefweb.int/topics/covid-19-sub-saharan-africa>

5 <https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fpubh.2021.613484/full>

6 <https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-55674139>

7 <https://blogs.imf.org/2021/06/sub-saharan-africa-we-need-to-act-now/>

شريكة لها في المجال المعرفي بحيث تساعد في تطبيق الممارسات الأفضل المتبعة في مختلف القطاعات.

إحدى المناطق التي عملت أفريقيا على تعزيز روابطها بها هي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست.⁹ وقد مثلت التجارة مع دول الخليج ما يقرب من 8% من واردات أفريقيا، و5% من صادراتها في 2019.¹⁰ في هذا التقرير، ندرس طبيعة العلاقات التجارية والاستثمارية بين المنطقتين، مركّزين على المجالات التي تنطوي على إمكانية تحقيق تعاون أوثق في سياق القطاعات المرشحة للنمو في أفريقيا جنوب الصحراء.

يمثل زيادة بنسبة 150% في النفقات الصحية للحكومات الأفريقية، وهو من غير المحتمل أن يحصل دون دعم دولي.

بيد أن التدفقات الإجمالية للاستثمارات الأجنبية إلى أفريقيا جنوب الصحراء تراجعت بنسبة 74% على أساس سنوي في 2020.⁸ وإذا ما أرادت الحكومات والشركات في القارة الأفريقية اجتذاب استثمارات إضافية، فإنها يجب أن تعمق علاقاتها وتوطدها مع المناطق الأخرى، ليس فقط للحصول على الاستثمارات منها وإنما لتكون أيضاً أسواقاً لمنتجاتها، ووجهات تورد المواد الخام الأساسية إليها، ولكي تكون

8 إف دي أي إنتلجينس.

9 تشمل قائمة الدول الخليجية كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت.

10 خارطة التجارة من مركز التجارة الدولية.

الفصل الأول: القطاعات الحيوية لتحقيق النمو في أفريقيا

في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك) (90%)، والرعاية الصحية (89%)، والزراعة والأغذية (87%)، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (74%) إلى تحقيق توسع في حجم الإيرادات في 2022. في هذا الفصل، سوف نراجع هذه القطاعات الأربعة عن كثب.

التكنولوجيا المالية (فينتك)

«سرعت الجائحة استعمال ابتكارات التكنولوجيا المالية (فينتك) في أرجاء أفريقيا». هذا ما قالته زيانة مودو، الأمينة العامة لمجلس الإدارة التنفيذي لشبكة أفريقيا للتكنولوجيا المالية (فينتك)، وهي رابطة أفريقية تتولى مهمة التشارك بالممارسات الأفضل في هذا القطاع. فقد تحول المستهلكون الخائفون من انتشار كوفيد - 19 من استعمال الأموال النقدية إلى طرق الدفع الرقمية أو القائمة على عدم التلامس. ودعمت عملية رقمنة الخدمات - من التجارة الإلكترونية إلى الطبابة عن بعد - الحاجة إلى عمليات مالية رقمية خلال الجائحة، ما أعطى دفعة إيجابية للقطاع.

ارتفع حجم التمويل المقدم إلى شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) في أفريقيا من 107 ملايين دولار أميركي في 2019 إلى 160 مليون دولار أميركي في 2020. بعدها، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2021 تلقى القطاع أكثر

لعل واحداً من أكثر الاتجاهات لفتاً للانتباه خلال جائحة كوفيد - 19 هو أثرها غير المتساوي على مختلف القطاعات. إذ لم يكن مفاجئاً أن يحل قطاع الرعاية الصحية في المرتبة الأولى كأفضل القطاعات أداءً بين القطاعات التي غطاها استبياننا. فقد شمل قطاع الرعاية الصحية النسبة الأعلى من المسؤولين التنفيذيين (18%) الذين أعلنوا عن تحقيق زيادة في الإيرادات في 2020، في حين أشار 50% إلى عدم وجود تغيير. وفي المقابل، لم يعلن في المتوسط إلا 10% في أفريقيا جنوب الصحراء عن زيادة في الإيرادات في مقابل 14% لم يعلنوا عن أي تغيير. ويتوقع المسؤولون التنفيذيون في قطاع الرعاية الصحية تسجيل زيادة في الإيرادات في 2021.

90% من المشاركين في كل من قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الصناعة والطاقة أعلنوا عن انكماش في الإيرادات في 2020، ليكون هذان القطاعان هما الأسوأ أداءً في استبياننا. وسيظل هذان القطاعان يعانيان في 2021، حيث يتوقع 40% من المشاركين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية و50% منهم في قطاع الصناعة والطاقة تسجيل انكماش.

وبالنظر إلى العام المقبل، فإن هناك عدداً من القطاعات المرشحة لتحقيق النمو. تشير توقعات المسؤولين التنفيذيين

القطاعات المهيبة للنمو في أفريقيا جنوب الصحراء

النسبة المئوية للمسؤولين التنفيذيين المشاركين في الاستبيان ويتوقعون تحقيق زيادة في الإيرادات في 2022



74%

تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية



87%

الزراعة والأغذية



89%

الرعاية الصحية



90%

الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك)

لتحقيق النمو عبر الشراكات المتساوية مع الجهات البارزة في القطاع بما في ذلك بنوك أفريقية مثل «بنك ستاندارد» (Standard Bank) في جنوب أفريقيا، و«بنك زينيث» (Zenith Bank) في نيجيريا. ولكن مع هذا النوع القائم من التعاون اليوم، عادة ما تكون اليد الطولى هي للبنوك، لذلك فإن «الشروط المفيدة للأطراف المعنية على قدم المساواة هي عنصر أساسي لزيادة الشراكات والتعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية (فينتك)»، كما تقول السيدة مودو.

يمكن أن تكون التكنولوجيا المالية (فينتك) قطاعاً استراتيجياً للعديد من الدول في أفريقيا إذا ما سمحت له الحكومات أن يزدهر وينجح، فهو لن يساعد الدول على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً الأهداف الاجتماعية مثل الشمول المالي.

الرعاية الصحية

كشفت جائحة كوفيد - 19 عن العيوب الموجودة في نظام الرعاية الصحية في أفريقيا، بما في ذلك عدم كفاية الأطقم والكوادر الطبية وسوء إدارة الموارد. وقد أدت القدرة غير الكافية في مجال إجراء الاختبارات وغياب سجلات الوفيات في دول عديدة إلى تقويم سيء للأثر الجائحة، ما قوّض من قدرة الحكومات على صياغة سياسات فاعلة للاستجابة.

بكثير من ضعف التمويل الذي حصل عليه في عام 2020 بأكمله، حيث تشير التقديرات إلى وصول الرقم إلى 330 مليون دولار أميركي.¹¹

غير أن التركيز الإقليمي لهذا التمويل كان عالياً. فأكثر من نصف الاستثمارات منذ 2015 كان قد توجّه إلى نيجيريا (التي تضم شركات «إنتر سويتش» (Interswitch)، و«فلاتير ويف» (Flutterwave)، و«باي ستاك» (PayaStack))، في حين توجّه الربع تقريباً إلى جنوب أفريقيا، وحوالي العُشر إلى كينيا. وتستحق الأسواق الأخرى الأصغر حجماً للتكنولوجيا المالية (فينتك) في أفريقيا، بما في ذلك السنغال، وبوتسوانا، والسودان، وأوغندا أيضاً استثمارات مشابهة، كما تقول السيدة مودو. وجمعت «ويف» (Wave) وهي شركة تكنولوجيا مالية (فينتك) مقرها الولايات المتحدة الأمريكية والسنغال ومتخصصة بتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول 220 مليون دولار في سبتمبر/ أيلول، وقد أطلق عليها لقب أول شركة فرانكفونية أفريقية وحيدة القرن (تزيد قيمتها على مليار دولار). وتمثل التحدي هنا في أن «اجتذاب الشركة للاستثمارات الأجنبية يقتضي منها أن تكون عند مرحلة نمو معينة قبل أن يبدأ المستثمرون بالاهتمام بها أو أخذها بالحسبان»، كما تشرح السيدة مودو.

ضمن قطاع الخدمات المالية الأوسع نطاقاً، هناك مجال



على الأدوات اليدوية، عوضاً عن المعدات والآليات مثل الجرارات الزراعية.¹³

البنية التحتية الضعيفة هي العائق الأكبر أمام النمو المستقبلي، كما يقول 40% من المشاركين في الاستبيان من القطاع. يقول السيد أوسايي: «تشكل الحلقات المكسورة في السلسلة تقويضاً جدياً لجميع الجهود التي بُذلت في القطاع». وكانت شركة «فارم فورت» قد ركزت على زيادة مستوى الكفاءة في سلسلة القيمة، وتقليل الفاقد بعد الحصاد من معدل وسطي يبلغ 50% تقريباً في القطاع إلى ما بين 5% و10%، كما يقول. «إذا ما أدركنا سلسلة القيمة بطريقة مناسبة، بوسعنا فعل الشيء ذاته من حيث هوامش الأرباح فيما لو بعنا في الأسواق الدولية».

مع استمرار الجهود الرامية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ثمة قدرة كامنة هائلة لزيادة حجم التجارة الزراعية بين دول أفريقيا في السنوات والعقود المقبلة. وقد لا يكون هناك تجسيد أعظم لشعار «من أجل أفريقيا وبأيدٍ أفريقية» من تطبيقه في مجال الزراعة.

تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية

رغم تراجع أعداد المتسوقين في المتاجر تراجعاً حاداً في جميع أنحاء العالم خلال فترات الإغلاق العام والحجر التي فرضت بسبب الجائحة، إلا أن المستهلكين في العالم اتجهوا نحو أقتنية التسوق الموجودة على الإنترنت. ولم يكن الحال في أفريقيا مختلفاً. فقد أعلنت منصة التجارة الإلكترونية الرائدة في المنطقة «جوميا» (Jumia) عن زيادة بنسبة 38% على أساس سنوي في أرباحها في الربع الثاني من عام 2020 في أعقاب حصول قفزة كبيرة في العمليات عن طريق الإنترنت.¹⁴ وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تنصدر نيجيريا، وجنوب أفريقيا، وكنيا قطاع التجارة الإلكترونية.

التبني المتسارع للتكنولوجيات الرقمية سيكون المحفز الأساسي للنمو في القطاع، كما ذكر 52% من المشاركين في الاستبيان من قطاع تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية. وسيحصل ذلك على خلفية تزايد معدلات انتشار الإنترنت،

ولكن مع تجدد الاهتمام، فإن القطاع يمر بإصلاحات. يقول ديفيد هادلي، الرئيس التنفيذي لشركة «ميديكلينيك» الشرق الأوسط، وهي مجموعة للمستشفيات تعمل انطلاقاً من جنوب أفريقيا: «ذكرتنا الجائحة بأهمية الرعاية الصحية. ربما اعتبرها الناس من البديهيات في الماضي، لكنهم لم يعيدوا ينظرون إليها على هذا النحو الآن».

كان تبني التكنولوجيات المتقدمة – مثل الطبابة عن بعد لتشخيص الأمراض عن بعد واستخدام الأتمتة لتحسين قدرات العمليات – هو الاستراتيجية الأكثر فاعلية التي يتبناها القطاع خلال الجائحة، حسبما ذكر 71% من المشاركين من هذا القطاع في استبياننا. أما تبني التطبيق عن بعد فقد كان أبطأ في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم بما أن المعدات والتجهيزات قد تكون باهظة الثمن بالنسبة للدول النامية في أفريقيا، لكن بعض الدول مثل جنوب أفريقيا تعمل على تطوير تكنولوجياتها الخاصة، كما يقول السيد هادلي. فالتحول الرقمي المتسارع سيسهم في قيادة النمو مستقبلاً في القطاع، وفقاً للمشاركين في استبياننا.

الزراعة والأغذية

ينظر المستثمرون إلى قطاع الزراعة والأغذية بوصفه قطاعاً جاذباً، ليس فقط بسبب الأفاق المستقبلية للصادرات، وإنما أيضاً بسبب الاستهلاك المحلي القوي. يقول أوسازووا أوسايي، الرئيس التنفيذي لشركة «فارم فورت»، وهي شركة زراعية يقع مقرها الرئيس في لاغوس وتشتري المنتجات من جنوب أفريقيا، وكنيا، ومصر، وغينيا بيساو، ودول أخرى: «في نيجيريا، أعتقد أن ما يقرب من 70% من استهلاك الأسر مخصص للغذاء، لكن نيجيريا لا تنتج ما يكفي».

الزراعة هي جزء لا يتجزأ من اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن الدول البارزة في هذا المجال هي كوت ديفوار وكنيا، وغانا، ونيجيريا، وإثيوبيا، وتنزانيا.¹² لكن القطاع شهد لعقود تحديات أثرت على إنتاجيته. فأكثر من 75% من المزارعين في المنطقة يعتمدون اعتماداً أساسياً

<https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/132819> 12

<http://www.fao.org/news/podcast/sustainable-mechanization-africa/en/> 13

<https://d18rn0p25nwr6d.cloudfront.net/CIK-00017567084875/d9cc-e21d-4a0b-b5a75-d134c3cd13d.pdf> 14

أخذة بالتطور بسرعة مثل التكنولوجيا المالية (فينتك)، تعتبر التشريعات إما ناقصة أو متأخرة في مواكبة التطور التكنولوجي، ما يؤدي إلى الحد من النمو الإضافي.

محدودية إمكانية الحصول على التمويل هي مشكلة عالمية، وتحديدًا بالنسبة للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تطرّق إلى هذه المشكلة أكثر من ربع المشاركين في الاستبيان (27%) بوصفها العائق الأهم أمام النمو. وحتى في القطاعات التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من المستثمرين، مثل التكنولوجيا المالية (فينتك)، فإن الاستثمارات الإجمالية أقل من المطلوب. «في أفريقيا، رأينا استثمارات جيدة في شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) في السنوات القليلة الماضية، لكن مع ذلك لا يمكن مقارنتها بالمناطق الأخرى في بقية أنحاء العالم»، تقول السيدة مودو.

كما يمكن للاشتراطات المتعلقة بالمحتوى المحلي – مثل فرض شراء المعدات أو جمع الأموال محلياً، وفرض قيود على الملكية الأجنبية – أن تشكل رادعاً للمستثمرين. فوفقاً لروبيرتو فيغوتي، الأمين العام لمؤسسة «ريز 4 أفريقيا» (RES4Africa)، وهي مؤسسة تدعم حصول تحول عادل في مجال الطاقة في أفريقيا، فإن «بعض الناس يعتقدون أن المحتوى المحلي هو شكل من أشكال الضريبة». وتوفّر الشركات الاستثمارية المشتركة، التي

وتنامي استعمال الهواتف الذكية، والارتفاع المتوقع في نسبة قبول المدفوعات الرقمية مستقبلاً.

في هذه الأثناء، حلت «التشريعات والبيروقراطية» في المرتبة الأولى في قائمة العوائق التي تحد من نمو الأعمال في استبياننا، حيث ذكرها 61% من المشاركين فيه. ويسهم تخفيف القيود الناجم عن تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتعزيز النمو في القطاع، بسبب تمكن الجهات الفاعلة في هذا المجال من الوصول إلى المزيد من الأسواق وتبادل السلع التجارية بقدر أكبر من السهولة ضمن منطقة التجارة الحرة.

المعضلة التجارية ثلاثية الأبعاد

يتوقف تحقيق أهداف النمو في هذه القطاعات جميعها على حل مشاكل التشريعات، والتمويل، والبنية التحتية. فهذه هي أهم ثلاثة تحديات تعيق نمو قطاع الأعمال، وفقاً للمشاركين في الاستبيان.

التشريعات والبيروقراطية كانت العائق الأهم الذي يحد من نمو الأعمال حسيماً ذكر 59% من المسؤولين التنفيذيين المشاركين في استبيان أفريقيا جنوب الصحراء. وقد كان ذلك أهم العوائق في قطاع الرعاية الصحية (77%)، والخدمات الاحترافية والتسويق (67%)، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك) (63%). ففي قطاعات

»

في أفريقيا، رأينا استثمارات جيدة في شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) في السنوات القليلة الماضية، لكن مع ذلك لا يمكن مقارنتها بالمناطق الأخرى في بقية أنحاء العالم.

زيانة مودو، الأمينة العامة لمجلس الإدارة التنفيذي لشبكة أفريقيا للتكنولوجيا المالية (فينتك)

الكهرباء في القارة. يقول السيد فيغوتي: «أفريقيا قادرة على حرق المراحل والانتقال إلى الطاقة النظيفة وجني الثمار من قبيل الانبعاثات الغازية الأدنى، والتلوث الأقل في الهواء، والكهرباء الأرخص، فضلاً عن الفرص المتوفرة لزيادة انتشار الكهرباء، وتوفير المزيد من فرص العمل».

النقص في البنية التحتية الرقمية في أفريقيا جنوب الصحراء ناجم عن التحديات المرتبطة بتوسيع البنية التحتية للاتصالات، بما في ذلك التكلفة العالية لمد كابلات الألياف الضوئية والربط مع الأقمار الاصطناعية¹⁶ لكن تمكين التحول الرقمي يمكن أن يساعد عدداً كبيراً من القطاعات على النجاح، فبحسب المشاركين في استبياننا، سيكون هذا التحول المحفز الأساسي للنمو في الرعاية الصحية (64%)، والخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك) (63%)، وتجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (52%).

سيكون ذلك أكثر أهمية بكثير نظراً إلى اعتماد الشركات المتزايد على أقبية الإنترنت للوصول إلى المستهلكين وتقديم الخدمات. وقد ازدادت الإيرادات الواردة عن طريق الإنترنت ازدياداً كبيراً خلال الجائحة: 38% من المشاركين في استبياننا حققوا الغالبية العظمى من إيراداتهم من أقبية الإنترنت في 2020 – 2021، مقارنة مع 22% فقط في 2019. ومن المتوقع أن يتسرخ هذا الاتجاه: 35% من المشاركين في استبياننا يتوقعون لأقبية الإنترنت أن تحقق لهم أكثر من نصف إيراداتهم في 2022.

الأمر المهم هو أن الشركات التي تحقق الإيرادات من العمل عن طريق الإنترنت أكثر تفاؤلاً بخصوص الأفاق المستقبلية لنشاطها (راجعوا الشكل 2). 78% من المسؤولين التنفيذيين الذين تحقق شركاتهم غالبية إيراداتها من العمل عن طريق الإنترنت يتوقعون لهذه الإيرادات أن تزداد في 2022، مقارنة مع 65% ممن تحقق شركاتهم غالبية إيراداتها من البيع في المتاجر.

تسمح للشركات الصناعية متعددة الجنسيات بإنشاء مرافق صناعية داخل البلاد وتسهم في إيجاد الوظائف وفرص العمل، شروطاً مفضلة أكثر بالنسبة للمستثمرين الدوليين على حد رأيه.

الخبراء الذين قابلناهم واثقون من الفرص المتاحة للمستثمرين. تقول فيليس واكيغا، الرئيسة التنفيذية لجمعية المصنّعين الكينية (Kenya Association of Manufacturers) إنهم قد حددوا 76 فرصة للاستثمار في البلاد. وهي تشمل إنتاج المعدات الطبية، والتكنولوجيا الجديدة، والجلديات، ومواد التغليف والتعبئة.

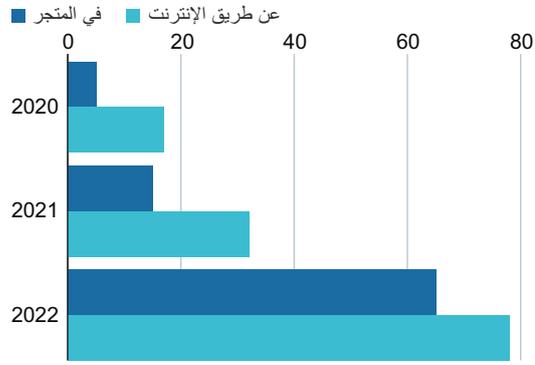
وخلافاً للتشريعات والتمويل، فإن هناك ثلاثة نواقص أساسية في مجال البنية التحتية في أفريقيا، وتحديدًا البنية التحتية للنقل، والكهرباء، والتحول الرقمي. فغياب البنية التحتية عالية الجودة للنقل والطاقة كان مشكلة مزمنة في القارة الأفريقية. وروابط النقل الضعيفة تعيق حركة السلع – ما يؤدي إلى وقوع خسائر وتحديدًا لدى الشركات التي تبيع سلعاً غذائية قابلة للتلف – وتحد من النمو الإضافي في قطاعات أساسية مثل التجارة الإلكترونية، والزراعة، والصناعات التحويلية. وإضافة إلى الآثار الأخرى التي تتسبب بها محدودية توفر الكهرباء، فإنها ستؤخر التحول الرقمي في القارة، ما يعني إبطاء نمو التكنولوجيا المالية (فينتك)، والتعليم، والزراعة، وغيرها من القطاعات.

تشير التقديرات إلى أنه بحلول العام 2025، ستكون هناك حاجة إلى ما بين 35 مليار دولار أميركي و47 مليار دولار أميركي سنوياً لتحسين البنية التحتية للنقل في أفريقيا. وثمة حاجة إضافية إلى ما بين 35 مليار دولار أميركي و50 مليار دولار أميركي لتمكين المنطقة من تحقيق هدفها بإيصال الكهرباء إلى المناطق الحضرية بنسبة 100% وإلى المناطق الريفية بنسبة 95% بحلول 2025.¹⁵ ويمكن للطاقة المتجددة أن تؤدي دوراً حيوياً في توفير

https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/Knowledge/GENERAL_INFRA/AfricanEconomicOutlook2018.pdf 15
<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/the-digital-infrastructure-imperative-in-african-markets/> 16

الشكل 2: الشركات التي تحقق أكثر من نصف إيراداتها من العمل عن طريق الإنترنت تقول إن أداءها التجاري أفضل

النسبة المئوية للمشاركين الذين أفادوا عن توسع في إيراداتهم هذا العام أو يتوقعون حصول هذا التوسع



المصدر: استبيان إكونوميست إمباكت

تحديات التشريعات، والتمويل، والبنية التحتية التي تواجه أفريقيا أكثر جوهرية من أن يكون بالإمكان تجاهلها. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود منسقة من الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، ربما باستعمال منصة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من أجل التعاون. «تحتاج

تحتاج القارة إلى استغلال منصة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف الاستفادة من الفرص الناشئة وتعزيز القطاعات الوليدة في اقتصادنا.

فيليس واكيغا، الرئيسة التنفيذية لجمعية المصنّعين الكينية

القارة إلى استغلال منصة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف الاستفادة من الفرص الناشئة وتعزيز القطاعات الوليدة في اقتصادنا»، كما تقول السيدة واكيغا.

لكن هناك أمراً لا يقل أهمية ألا وهو الشراكات الخارجية مع المناطق التي لا تستطيع توفير الاستثمارات ونقل المعارف فحسب، وإنما يمكن أن تشكل أيضاً أسواقاً للمنتجات الأفريقية. ونحن نستكشف القدرات الكامنة لسوق مجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعم النمو الأفريقي في الأجزاء المقبلة من التقرير.

الفصل الثاني: أساس التعاون التجاري بين أفريقيا والدول الخليجية

المملكة العربية السعودية. ويهيمن الذهب والألماس على واردات الخليج من أفريقيا، حيث شكّلا ما يصل إلى 62% من مجمل الواردات خلال الفترة ذاتها. إضافة إلى ذلك، تستورد دول الخليج النحاس (8% من إجمالي الواردات من أفريقيا بين 2015 و2020) إضافة إلى الفواكه والمكسرات (4%).

وحتى قبل جائحة كوفيد – 19، كانت الصادرات من دول الخليج إلى أفريقيا في تراجع، حيث تراجعت بنسبة 7% بين 2018 و2019. غير أن واردات دول الخليج من القارة تعززت خلال الفترة ذاتها مرتفعة بنسبة 18%.

أدت الجائحة إلى انهيار في الصادرات بنسبة 5% وانهيار في الواردات بنسبة 6% في 2020، وكان ذلك ناجماً عن التراجع في الطلب من المستهلكين والشركات. وقد خفّضت دول الخليج مستورداتها من الذهب والألماس من أفريقيا بمقدار الثلثين، في حين تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 27%.

تعتمد شركات أفريقيا جنوب الصحراء على دول الخليج بصورة أساسية في مجالي نقل المعارف والاستثمار، بحسب المشاركين في استبياننا. ولكن بما أن أقل من 5% منها لديها روابط حالياً مع دول الخليج، فإن هناك إمكانية عظيمة لتحقيق المزيد من التعاون والتفاعل. ثمة مجال لتعميق العلاقة فيما يخص التشارك بالمعرفة والاستثمار في القطاعات المرشحة للنمو، وكذلك لتوسيع العلاقة، عبر إنشاء سوق خليجية للمنتجات الأفريقية والحصول على إمدادات من المواد الخام الأساسية المطلوبة في القارة.

تعكس العلاقة التجارية هذه الإمكانيات الهائلة غير المستغلة، حيث إن كل منطقة لا تعتمد على الأخرى إلا للحصول منها على منتجاتها الأساسية.¹⁷ فالنفط والمنتجات البتروكيماوية، (وتحديداً مادة البوليميرات المستخدمة في تصنيع البلاستيك) هما أهم صادرات دول الخليج إلى أفريقيا: وقد شكّل الأول 24% من الصادرات في حين شكّلت الثانية 16% من الصادرات خلال فترة السنوات الخمس الممتدة بين 2016 و2020، وكان مصدرها الأساسي هو دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدرجة أقل

الإحصائيات التجارية 2016 – 2020 (% من إجمالي)

أهم مستوردات الخليج من أفريقيا:

أهم صادرات الخليج إلى أفريقيا:



8%

النحاس



62%

الذهب والألماس



16%

المنتجات البتروكيماوية



24%

النفط

التنفيذي والمدير العام لموانئ دبي العالمية (DP World) لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. المهم في الأمر هو أن مثل هذه الاستثمارات تشكل عنصراً داعماً للتجارة، ليس فقط مع دول الخليج وإنما أيضاً مع المناطق الأخرى في أنحاء العالم. «في السابق، لم تكن السنغال تصدر المقدار ذاته من المنتجات الزراعية، لكننا نرى حالياً أن هناك المزيد من المبادرات الهادفة إلى زراعة المنتجات وتصديرها، وتحديداً إلى أوروبا». وقد لوحظ منافع مماثلة لمصدري الشاي والقهوة في رواندا. إضافة إلى ذلك، وفي عاصمة الدولة كينغالي، افتتحت شركة للوجبات السريعة، هي «كنتاكي فرايد تشيكن» (Kentucky Fried Chicken) أول مطعم لها بفضل قدرتها على استعمال منشآت جديدة للتخزين البارد، كما يقول السيد البنا.

كما تسعى الشركات الخليجية إلى دخول سوق الطاقة المتجددة والتوسع فيه. فشركة «أكوا باور» (ACWA Power)، ومقرها الرئيس السعودية، لديها ثلاث منشآت في جنوب أفريقيا وإثيوبيا وبقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 275 ميغاواط. وبعض الشركات التي تعمل انطلاقاً من الخليج تتكبد تكاليف رأسمالية أقل بما أنها تحصل على دعم حكومي أكبر، ما يسمح لها بتقديم أسعار أكثر تنافسية لزبائنها في أفريقيا، كما يقول السيد فيغوتي من مؤسسة «ريز 4 أفريكا».

أسست شركة «اتصالات» الإماراتية، المتخصصة في خدمات الاتصالات، عمليات لها في عشرة دول في أفريقيا جنوب الصحراء بهدف دعم قطاع التجارة الإلكترونية الناشئ، والمساعدة في تسريع عملية التحول الرقمي في أفريقيا. وكان المسؤولون التنفيذيون المعنيون بقطاع تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية ممن شاركوا في استبياننا من بين الأكثر تفاعلاً مع دول الخليج من حيث ضمان الاستثمارات. وتنشط الشركات الخليجية المعنية بالاستثمار في الشركات الخاصة ورأس المال المغامر مثل «دي غيم» (DiGame)، و«فينتشر سوق» (VentureSouq)، و«نواة كابيتال» (Nuwa Capital) في الاستثمار

في إطار العلاقة الاستثمارية بين المنطقتين هناك تنوع أكبر في القطاعات. فقد استثمرت شركات في الخليج أكثر من 1.2 مليار دولار أميركي في أفريقيا جنوب الصحراء بين يناير/ كانون الثاني 2016 ويوليو/ تموز 2021، مستهدفة قطاعات مثل النقل والخدمات اللوجستية، والأغذية والمشروبات، والخدمات المالية، والضيافة.¹⁸ وجاءت الغالبية العظمى من هذا التمويل (88%) من دولة الإمارات، تليها السعودية بنسبة (11%)، فقطر بنسبة (1%) فقط. أما الاستثمارات المحدودة من أفريقيا جنوب الصحراء في دول الخليج فقد اتجهت بصورة أساسية إلى تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية.¹⁹

فيما تبقى من هذا الفصل، نستكشف كيفية تفاعل الشركات في كل منطقة مع المنطقة الأخرى، متطرقين في العديد من الحالات إلى الاحتياجات الاستراتيجية.

حضور دول الخليج في أفريقيا جنوب الصحراء

يتجلى حضور دول الخليج في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر ما يتجلى في مجالي الخدمات اللوجستية والبنية التحتية. ف منذ عام 1999، استثمرت شركة «موانئ دبي العالمية»، وهي شركة تشغيل موانئ وخدمات لوجستية، في المنطقة حيث إنها تشغل موانئ ومراكز خدمات لوجستية في كل من موزامبيق، وجيبوتي، والسنغال، ورواندا، ودول أخرى. وفي 2019، ناقشت سلسلة متاجر التسوق التي تعمل في تجارة التجزئة انطلاقاً من دولة الإمارات العربية المتحدة «مجموعة لولو» (Lulu Group) خططاً لإقامة منشأة للخدمات اللوجستية في نيجيريا لضمان وصول إمداداتها من المنتجات الغذائية إلى متاجرها في الشرق الأوسط والبناء على علاقاتها الحالية في المنطقة مع كل من جنوب أفريقيا ومصر.²⁰

تؤمن هذه الاستثمارات لأفريقيا البنية التحتية التي تحتاج إليها حاجة ماسة، فهي تساعد على التقليل من تكلفة النقل وإنشاء ممرات تجارية جديدة وفقاً لسهيل البنا، المدير

18 إف دي أي إنتلججنس.

19 إف دي أي إنتلججنس.

20 <https://www.logisticsmiddleeast.com/supply-chain/32479-uae-retailer-lulu-group-to-establish-nigerian-logistics-hub-for-gcc-export> 20

التي راجعناها في بداية هذا الفصل براهين على السلع المصدّرة من أفريقيا. وما زال توسّع الشركات الزراعية ضمن الخليج في مراحلها الأولى، بيد أن هناك مجموعة من الأمثلة اللافتة.

فشركة «فارم كراودي» (Farmcrowdy)، وهي شركة تكنولوجيا زراعية نيجيرية، تعمل على دخول السوق الإماراتية، حيث إنها توفر منصة لربط المزارعين في أفريقيا بالمشتريين في دولة الإمارات. كما باعت شركة الأغذية النيجيرية «فارم فورت» منتجاتها في السوقين الإماراتية والسعودية لكنها تمتلك خطأً الآن لتأسيس منشأة لتصنيع الأغذية في إحدى الدول الخليجية (بحيث يكون بمقدورها عندها التوزيع في الأسواق الأخرى في المنطقة).

يقول أوسازووا أوسايي، الرئيس التنفيذي لشركة «فارم فورت»: «تكمّن فرصة أفريقيا في أداء دور على المسرح العالمي في قطاع الزراعة. وبالتالي فإن هناك الكثير من الفرص الهائلة المتاحة لشركات القارة لكي تروّج لأنشطتها في أسواق الخليج». ونظراً لمحدودية الإنتاج الزراعي في الخليج، فإن هناك أرضاً خصبة للشركات الغذائية لكي تتوسع في المنطقة، وهذا سيساعد الخليج على إحراز تقدّم باتجاه هدفه الاستراتيجي المتمثل في تحسين الأمن الغذائي. في 2020، لم تتجاوز نسبة واردات الخليج من المنتجات الغذائية والزراعية من أفريقيا ما نسبته 7%.

قطاع حيوي آخر يشهد حضوراً أفريقياً هو الرعاية الصحية. فقد أسست شركة الرعاية الصحية الجنوب أفريقية المتعددة الجنسيات «ميديكلينيك» عملياتها في الإمارات في 2007. إضافة إلى الحاجة إلى المزيد من خدمات الرعاية الصحية في الدولة في ذلك الوقت، كانت إمكانية العمل انطلاقاً من منطقة حرّة هو ما جعل الاستثمار مجدياً. يقول ديفيد هادلي، الرئيس التنفيذي لشركة «ميديكلينيك»: «في بادئ الأمر، وعندما شعرنا بالارتياح لأننا نستطيع

في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية (فينتك)، والتعليم، وسيارات الأجرة عند الطلب. فعلى سبيل المثال، كانت شركة «غيت سمارتر» (GetSmarter)، وهي شركة تكنولوجيا تعليمية جنوب أفريقية جزءاً من المحفظة الاستثمارية لشركة «دي غيم» منذ عام 2016،²¹ في حين ضمنت «نالا» (Nala)، وهي شركة تكنولوجيا مالية (فينتك) تنزانية تمويلاً من «فينتشر سوق» في 2019، وفعلت «ووليت» (Wallet)، وهي شركة تكنولوجيا مالية (فينتك) نيجيرية الشيء ذاته في 2020.^{22,23}

إضافة إلى الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، تسعى الشركات الخليجية إلى البحث عن موطئ قدم لها في قطاعات نامية أخرى. ففي عام 2014، أنشأ بنك دبي الإسلامي عمليات له في كينيا التي تمتلك قطاعاً ناجحاً للخدمات المالية. ويعتمد بنك دبي الإسلامي في كينيا على خبرة الشركة الأم في إنشاء عمليات التمويل الإسلامي لتلبية احتياجات أكثر من 52 مليون مسلم كيني.²⁴

لا تخلو هذه العلاقات مع أفريقيا من التحديات المرافقة لها. فعلى سبيل المثال، «موانئ دبي العالمية» عالقة حالياً في نزاع قانوني مع حكومة جيبوتي بخصوص مصادرة الحكومة لمحطة دوراليه للحاويات.²⁵ ولكن إذا ما عرفت الشركات الخليجية كيف ترسخ حضورها في القارة، فإن ذلك سيساعدها في سد العجز الذي تعاني منه أفريقيا في مجال البنية التحتية، إضافة إلى مساعدتها على إحراز التقدم باتجاه تحقيق أهداف تنموية أساسية مثل مد شبكات الكهرباء والشمول المالي.

حضور دول أفريقيا جنوب الصحراء في الخليج

في صفوف المسؤولين التنفيذيين المشاركين في استبياننا، كان الأكثر تفاعلاً بينهم مع السوق الخليجية هم من ينشطون في القطاعين الصناعي والزراعي. وتوفّر البيانات التجارية

<https://www.forbes.com/sites/carolinehoward/201702/05/edtech-giant-2u-acquires-getsmarter-for-103-million/?sh=48d761882bf7> 21

<https://www.wamda.com/202007/venturesouq-invests-nigerias-wallets-africa> 22

<https://startuplist.africa/nala> 23

http://globalreligiousfutures.org/explorer/#?subtopic=15&chartType=map&year=2020&data_type=number&religious_affiliation=all&d 24

estimation=to&countries=Worldwide&age_group=all&gender=all&pdfMode=false

<https://www.reuters.com/world/middle-east/dp-world-says-wins-ruling-against-djiboutis-port-company-2021-07-12/> 25



تكمُن فرصة أفريقيا في أداء دور على المسرح العالمي في قطاع الزراعة. وبالتالي فإن هناك الكثير من الفرص الهائلة المتاحة لشركات القارة لكي تروّج لأنشطتها في أسواق الخليج.

أوسازووا أوسايي، الرئيس التنفيذي لشركة «فارم فورت»

الأفريقية على التوسع نحو الدول الخليجية. ويبدو أن أفريقيا لديها دور توديه في التنمية الاستراتيجية للخليج أيضاً.

الطريق نحو المستقبل

في الاستبيان الذي أجريناه، وبين صفوف المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا منخرطي²⁶ أشار ما يقرب من 30% منهم إلى أن شركاتهم قد خفّضت مستوى تعاملاتها خلال الجائحة، في حين قال 57% إنهم قد حافظوا على مستوى تعاونهم. وعند انتهاء الجائحة، يخطط 57% منهم لزيادة مستوى تعاملهم مع التكتل، في حين ينوي 36% منهم المحافظة على مستوى تعاونهم الحالي. ولا يعتزم أي من المشاركين في الاستبيان تخفيض مستوى تعاملاته.

تشير هذه العوامل مجتمعة إلى استمرار الاهتمام الأفريقي بمنطقة الخليج. وفي خلاصة هذا التقرير، نستكشف المجالات التي تنطوي على أكبر قدر ممكن من الطاقة الكامنة لتحقيق تعاون أعمق.

تملّك أصولنا وكانت هناك التشريعات التي تدعم استثمارنا، حصلنا على التطمينات التي تسمح لنا باستثمار أموالنا هنا».

وفي الأونة الأخيرة اقتحمت «ميديكالنيك» السوق السعودية من خلال إنشاء مستشفى جديد هناك. يقول السيد هادلي: «رغم حالة التشبّع في السوق السعودية، مع وجود الكثير من المستشفيات والعيادات الحكومية والخاصة الممتازة، إلا أن هناك الكثير من الفرص بسبب الحجم الهائل لهذا البلد»، وهو كان يشير بذلك إلى عدد سكان المملكة الذي يزيد على 43 مليون نسمة. وتعمل «ميديكالنيك» على تكييف استراتيجيتها في كل سوق، كما يقول السيد هادلي، لكن هناك «حالات تآزر ضمن المنطقة وفي عموم المجموعة. فنحن نستطيع التشارك بالموارد، ونستطيع إنجاز عمليات الشراء معاً، وهناك تشابه في الثقافات وفي طبيعة الأمراض، لذلك فإن الخدمات الطبية التي نقدّمها ستكون شديدة التشابه (ضمن المنطقة)».

رغم محدودية عدد هذه المشاريع، إلا أن تجارب هذه الشركات هي مؤشر على القدرة الكامنة لدى الشركات

26 85% من المشاركين في الاستبيان أشاروا إلى أنهم غير منخرطين حالياً في العمل مع منطقة الخليج.

الخلاصة: تعميق الروابط

في النقل والخدمات اللوجستية، ذهبت «موانئ دبي العالمية» إلى حد إنشاء مناطق اقتصادية في جمهورية أرض الصومال والسنغال. «نريد إنشاء نافذة واحدة تسمح للمستثمرين بالقدوم وممارسة أنشطة الأعمال (بسرعة وكفاءة)»، كما يقول سهيل البنّا، المدير التنفيذي والمدير العام لموانئ دبي العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تساعد مبادرة الجسر الإماراتي الأفريقي التي تضطلع بها «موانئ دبي العالمية» في تصدير المنتجات المصنعة في دولة الإمارات – من المقصورات المعدنية المتنقلة إلى الدهانات – بسهولة إلى الزبائن في أفريقيا.

أما من المنظور الأفريقي، فإن كلاً من ديفيد هادلي من شركة «ميديكالنيك» في مجال الرعاية الصحية، وأوسازووا أوسايي من شركة «فارم فورت» في القطاع الزراعي ينظران إلى السوق الخليجية بمجملها، بل ويعتبرانها منصة للوصول إلى الشرق الأوسط الأوسع. يقول السيد هادلي: «ستظل الصلة قائمة على الدوام بين مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات. وهذا بالتأكيد أمر يمكننا الاستفادة منه إذا كانت لدينا عمليات في هذه المناطق الجغرافية الأساسية». وهناك آخرون يعتبرون الخليج بوابة للتجارة مع جنوب آسيا.

كما رأينا في نهاية الفصل السابق، فإن هناك إشارات قوية من المسؤولين التنفيذيين الأفارقة تدل على اهتمامهم بزيادة تعاونهم مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهم لا ينظرون إلى الخليج بوصفه مورداً للمشتقات البترولية فحسب، وإنما أيضاً كمستثمر في القطاعات الناشئة ومصدر للمشورة فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية. ورغم أن السوق الخليجية تُعتبر سوقاً صغيرة نسبياً، يبلغ عدد سكانها مجتمعين 60 مليون نسمة، إلا أن الشركات الأفريقية تدرك أن هناك إمكانية لإنشاء عمليات في بلد واحد والانتقال منه لخدمة منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وتحديدًا في مجال حلول التكنولوجيا المالية (فينتك)، والمنتجات الزراعية، بل وحتى الرعاية الصحية.

في استبياننا، تطرّق المشاركون الأفارقة إلى الفرص المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي (27%)، والروابط الأقوى بين المنطقتين في مجال النقل والخدمات اللوجستية (19%)، والحصول على التمويل المحلي (19%)، بوصفها الأسباب الأهم التي تجعل منطقة الخليج جاذبة في نظرهم. وبناء على هذه المعطيات، يعترف المسؤولون التنفيذيون في مجال الأعمال في المنطقتين التوسع في القطاعات الاستراتيجية.

الشكل 3: دور الخليج في القطاعات الرئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء

القطاع	دور دول الخليج
الزراعة والأغذية	سوق، ومستثمر
الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك)	مستثمر، وسوق، ومورّد
النقل والخدمات اللوجستية	مستثمر، واستشاري
تجارة التجزئة والتجارة الإلكترونية (باستثناء الغذاء)	مستثمر، وسوق
الرعاية الصحية	سوق، ومستثمر، واستشاري
الصناعة والطاقة	مستثمر، واستشاري، وسوق، ومورّد
الخدمات الاحترافية والتسويق	مستثمر، ومورّد

المصدر: إكونوميست إمباكت

لم يكن لديك أي معارف، فإن الأمر ليس سهلاً». كان الحل الذي توصلت إليه شركة «ميديكلينيك» لمواجهة هذا التحدي يتمثل في الدخول في شراكة مع شركة قائمة عند الدخول إلى السوق. «منحنا ذلك الفرصة لفهم هذه الأسواق وزيادة معرفتنا بها»، كما يقول السيد هادلي.

على الرغم من هذه التحديات، إلا أن هناك إجماعاً على أن منطقة الخليج ستكون منطقة ذات أهمية استراتيجية لأفريقيا. «أؤمن بوجود قدرة كامنة هائلة لمزاولة التجارة بين الدول، لكنني أشعر أنه لم يكن هناك بذل لجهود كافية»، كما يقول السيد أوسايي. «هناك مسؤولية تقع على عاتق الشركات الأفريقية لكي تبادر هي أيضاً إلى الانخراط والتعاون. هناك الكثير من الأمور التي نستطيع توفيرها، لذلك يجب أن نغتنم هذه الفرص المعروضة علينا». مع وجود أساس قوي من الاتفاقيات التجارية، وتراث إسلامي مشترك، وتعطش للابتكار، يمكن لتعميق الروابط بين دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الخليج أن يساعد كلتا المنطقتين على الاقتراب أكثر من تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية بعيدة المدى.

د

نريد إنشاء نافذة واحدة تسمح للمستثمرين بالقدوم وممارسة أنشطة الأعمال (بسرعة وكفاءة).

سهيل البنّا، المدير التنفيذي والمدير العام لموانئ دبي العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا

ينطوي العمل في كل منطقة من المنطقتين على تحديات. وقد شعر المسؤولون التنفيذيون الذين شاركوا في استبياننا أن غياب المعاهدات والاتفاقيات التجارية هو العائق الأكبر أمام الانخراط في العمل مع دول الخليج، كما قال ثلث المشاركين (32%). كما شعر 22% من المشاركين أيضاً أن ممارسة أنشطة الأعمال في الخليج محفوفة بالتحديات. «هي منطقة يُعتبرُ اختراقها صعباً»، كما شرحت زيانة مودو من شبكة أفريقيا للتكنولوجيا المالية (فينتك). «إذا

رغم بذلها أقصى جهد ممكن للتحقق من دقة هذه المعلومات، إلا أن إكونوميست إمباكت لا تتحمل أي مسؤولية قانونية أو غير قانونية عن اعتماد أي شخص كان على هذا التقرير أو أي من المعلومات أو الآراء أو الخلاصات الواردة في هذا التقرير. والنتائج والآراء الواردة في المقالة لا تعكس بالضرورة آراء الجهة الراعية.

لندن

20 كابوت سكوير

لندن، إي ١٤ ٤ كيو دبليو

المملكة المتحدة

هاتف: (44.20) 7576 8000

فاكس: (44.20) 7576 8500

بريد إلكتروني: london@eiu.com

جنيف

2332 رو دي لا اثيني

1206 جنيف

سويسرا

هاتف: (41) 22 566 2470

فاكس: (41) 22 346 93 47

بريد إلكتروني: geneva@eiu.com

نيويورك

750 ثيرد أفنيو

الطابق 5

نيويورك، NY 10017

الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: (1.212) 554 0600

فاكس: (1.212) 586 2/1181

بريد إلكتروني: americas@eiu.com

دبي

مكتب 1301أ

برج أوروبا

مدينة دبي للإعلام

دبي

هاتف: (971) 4 433 4202

فاكس: (971) 4 438 0224

بريد إلكتروني: dubai@eiu.com

هونغ كونغ

1301

12 طريق تايكو وان

تايكو شينغ

هونغ كونغ

هاتف: (852) 2585 3888

فاكس: (852) 2802 7638

بريد إلكتروني: asia@eiu.com

سنغافورة

8 كروس ستريت

#01-23 مانيو لايف تاور

سنغافورة

048424

هاتف: (65) 6534 5177

فاكس: (65) 6534 5077

بريد إلكتروني: asia@eiu.com